02
مساع حثيثة للجنة حقوقَ الإنسان بالشورى لحل قضايا أبناء السعوديات والمعوقين

04
هيئة حقوق الإنسان ترفع للمقام السامي أبرز ما تحقق من اصلاحات في مجال حقوق الإنسان

12
اتفاقية حقوق الطفل اتفاقية ملزمة للدول الأطراف وشاملة

حقوق الإنسان

العدد الحادي والخمسون - رمضان ١٤٣٤هـ

نشرة شهرية متخصصة تصدر عن إدارة العلاقات العامة
هيئة حقوق الإنسان
المملكة العربية السعودية

هيئة حقوق الإنسان تصدر تقريراً عن حالة حقوق الإنسان

أصدرت هيئة حقوق الإنسان تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، والذي رفعته إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز؛ استناداً إلى الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة؛ أكدت فيه ما تحظى به حقوق الإنسان من دعم واهتمام منه - يحفظه الله- ومن حكومته الرشيدة ومختلف قطاعات الدولة، حيث جاء هذا الدعم والاهتمام ترجمة واضحة لما نص عليه النظام الأساسي للحكم في مواد متعددة، وعكسته خطة التنمية الشاملة، حيث تضمنت خطة التنمية الأخيرة (التاسعة) في مقدمة أهدافها أهمية ضمان حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال برامجها التنموية المتعددة

كما أكد التقرير على أهمية تطبيق الأنظمة المنبثقة عن النظام الأساسي للحكم مثل: نظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات، ونظام المحاماة، ونظام العمل، ونظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وغيرها من الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الإنسان، والعمل على توافق الأنظمة واللوائح والإجراءات والسلوك التنفيذي للعاملين في خدمة الجمهور مع مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيمها وقيمها. (راجع ص04)

حقوق الإنسان: لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية تنظم العلاقة بين صاحب العمل والعامل

قال المتحدث الرسمي باسم هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي إن موافقة مجلس الوزراء على لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية ومنْ في حكمهم تهدفُ إلى تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل في مجال الخدمة المنزلية وأشار الى أن اللائحة تتناول حقوق والتزامات طرفي العلاقة وهي تأكيدا على حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله على مايحقق مصلحة المواطن وينظم علاقته التعاقدية مع العمالة الوافدة ويضمن حقوق الطرفين.

وأضاف الشدي إن لائحة العمالة المنزلية قد تم دراستها في الهيئة ويأتي اقرارها متوافقا مع توصية بشأنها ضمن تقرير الهيئة حول حالة حقوق الإنسان في المملكة حيث نصت التوصية على تنظيم شؤون العمالة الوافدة وتسوية أوضاعهم في مجالات العمل والصحة والتعليم

وزارة العمل
المملكة العربية السعودية

والإقامة، والإسراع في إصدار لائحة العمالة المنزلية، والنظر في تأخر القضايا العمالية والإسراع في حسمها بعد الاستئناف، وتنظيم الدوائر العمالية في المحاكم لتشمل جميع مناطق المملكة بما يتفق مع نظام العمل الجديد والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها. وبين د. الشدي بأن صدور هذه اللائحة دليل لما توليه القيادة الكريمة من اهتمام لكل مايتم دراسته في هيئة حقوق الإنسان وستعمل الهيئة على الرقابة في تنفيذها.

وأوضح الدكتور الشدي أن موضوع العمالة الوافدة يُمَثّل أحد مجالات الشكاوى التي واجهتها الهيئة فيما يختص بحصولهم على حقوقهم المشروعة لاسيما تلك المتعلقة بظروف العمل، وأكد أن الموافقة على لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية ومنْ في حكمهم ستسهم بشكل كبير في تنظيم العلاقة بين الطرفين وتلبي احتياجات العامل وصاحب العمل.

الجدير ذكره بأن هيئة حقوق الإنسان قد اصدرت تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في المملكة تطرقت فيه إلى الإشكالات التي يعاني منها العامل ورب العمل ورصدت أبرز السلبيات التي توصلت لها دراسات الهيئة في هذا الشأن ووضعة سلسلة من الحلول يأتي من أهمها لائحة العملة المنزلية ومن في حكمهم.